

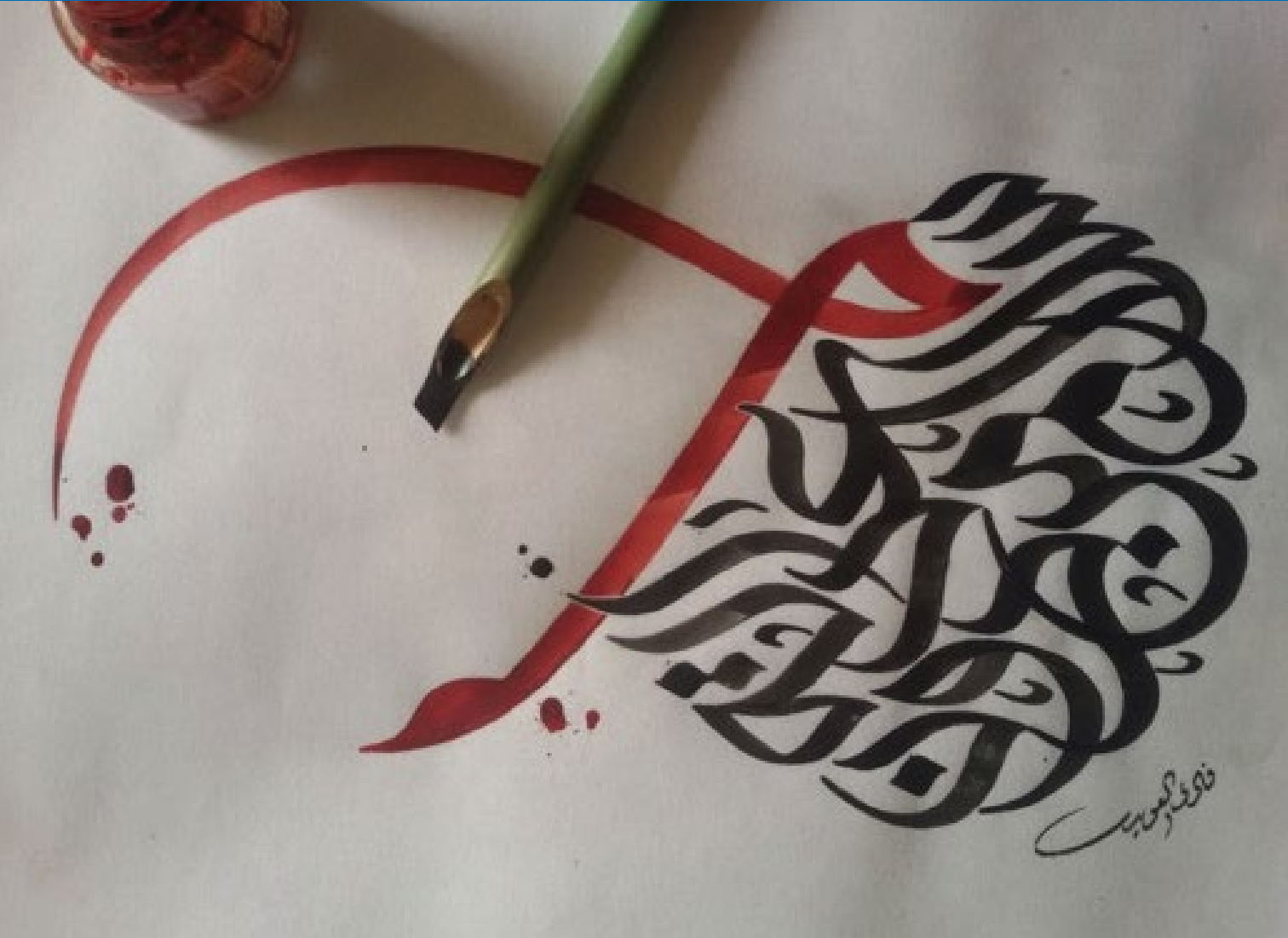


شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



النشرة الإخبارية - عدد رقم ١٦ - الفصل الثاني - ٢٠١٧

مشروع "بناء السلام في لبنان"



بدعم من:



محتوى النشرة

تنفيذ استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي

لتنفيذ الاستراتيجيات. وقد تم وضع نشاط أو مجموعة أنشطة محددة من أجل إطلاق كل استراتيجية وتنفيذها. وفي هذا السياق، تعمل منظمة غير حكومية محلية على مساعدة الاستراتيجيات لتحسين عملية إدارة انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والاستجابة للتحديات الناتجة من آثارها على المجتمع المحلي. كما تقوم المنظمة بدعم تنفيذ الأنشطة المحددة ضمن هذه الاستراتيجية.

أما المرحلة الثانية من «مشروع بناء القدرات» لموظفي مراكز الشؤون الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، فقد بدأت وستعمل على تعزيز قدرات أكثر من ١٢٠ موظفاً من حوالي ٥٠ مركزاً للشؤون الاجتماعية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وتحضيرها لقيادة عملية استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي في السنوات المقبلة.

ومن أجل دعم الهيئات المحلية وغيرها من الجهات الرئيسية المحلية الفاعلة في ٢٨ بلدة في الجنوب والبقاع والشمال وجبل لبنان، في مجال تحسين إدارة الأزمات والاستجابة للتحديات الإضافية الناجمة عن أثر الأزمة السورية، أطلق مشروع «بناء السلام في لبنان» استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي التي سيتم تنفيذها على فترة ١٦ شهراً.

يهدف مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحليل الأسباب الرئيسية للنزاع في مختلف المناطق اللبنانية من أجل توفير مساحة آمنة ومشاركة لمجموعات المجتمع، يتمكنون فيها من مناقشة مخاوفهم بكل صراحة بالاشتراك مع البلديات للحد من التوترات.

وتعمل الاستراتيجيات التي تم وضعها في ٢٤ بلدة في البقاع وعكار وشمال لبنان والنبطية وجنوب لبنان، بشكل مستقل، بعد انتهاء دورة تدخل استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي. أما المجموعة الجديدة من البلدات في تلك المناطق، فتبدأ بعملية الاستراتيجيات من خلال دورات تحليل النزاع التي ستستمر على مدى أشهر عدة.

وفي وادي خالد وأكروم، يركز المشروع المستمر، والذي يدعم اتحادات البلديات المنشأة حديثاً، على الدعم الفني لمجالس تلك الاتحادات وعلى تنظيم مناسبات عامة لتوسيع رقعة انتشار الاتحادات في مناطقها.

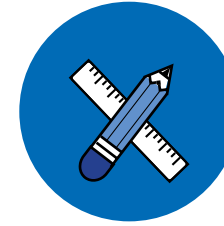
كما يدعم مشروع «بناء السلام في لبنان» خمس قرى في البقاع الغربي، هي كامد اللوز والروضة والصويري وكفريا وجب جنين،

نهاية مرحلة وبداية أخرى

على مدى ستة أشهر، قام مشروع دعم المجتمعات المضيفة اللبنانية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مشروع «بناء السلام في لبنان» وبالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، بتنفيذ برنامج تدريبي لبناء قدرات مديري مراكز الشؤون الاجتماعية ومنسقي المناطق والمسؤولين والموظفين فيها، وذلك من خلال تنفيذ استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي وبدعم مالي من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة UKDFID.



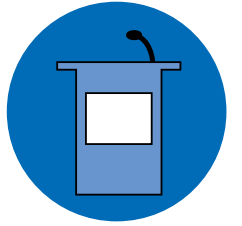
بناء السلام
عبر الإعلام



بناء السلام
عبر التربية



رسم خريطة النزاع
و تحليلها



بناء السلام
عبر القيادات المحلية

- ١١ الصحفيون في البقاع يتعرفون إلى ميثاق "الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان"
- ١٢ الإعلام الديني، ما أهميته؟
- ١٣ ملحق "بناء السلام في لبنان" يزور صيدا
- ١٤ "تذكر كي لا تعاد" ملحق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعزز الذاكرة الجماعية للحرب الأهلية والمصالحة

- ٨ أساتذة طرابلس يكافحون العنف
- ١٠ أساس أقوى لفوز المعركة ضد العنف: مجموعات من طرابلس توحد قواها
- ١٠ متوسطة الغيبري الثانية المختلطة الرسمية: عازمة في مكافحتها للعنف

- ٧ عبء الفرص الضئيلة: سياق الإستقرار الاجتماعي في البقاعين الأوسط والغربي

- ٣ نهاية مرحلة وبداية أخرى
- ٤ ٣ أسئلة للمستشار لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نبيل حسن
- ٦ حان الوقت للاستثمار في سير الضنية، جوهرة شمال لبنان المنسية

صورة الغلاف

"لا سلام من دون عدالة"
عمل للفنان فادي العويد



ومنذ شهر تشرين الثاني من العام ٢٠١٦، استفاد ١١٦ منسقاً منطقياً ومديرين وموظفين من ٥٥ مركزاً للشؤون الاجتماعية من كل محافظات لبنان، من الدورات التدريبية، وذلك نظراً إلى أدوارهم القيادية في مجال التنمية ضمن المجتمعات اللبنانية. وانتهت المرحلة الأولى من البرنامج التدريبي في حفل ختامي أقيم يوم الأربعاء في الخامس من نيسان ٢٠١٧، في فندق «لانكستر» - الحازمية. حضر الحفل المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية عبد الله أحمد وسفير المملكة المتحدة في لبنان السيد هيوغو شورتر و ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ كما جمع الحفل ١١٦ موظفاً من وزارة الشؤون الاجتماعية من كل أنحاء لبنان. وفي نهاية الحفل، تلقى مسؤولون من وزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز الشؤون الاجتماعية، شهادات عن اتمامهم المرحلة الأولى من البرنامج التدريبي التابع لاستراتيجيات الاستقرار الاجتماعي.

وكانت المرحلة الأولى قد ركزت على تحديد مكامن القوة والضعف لدى موظفي مراكز الشؤون الاجتماعية في ما يتعلق باستراتيجيات الاستقرار الاجتماعي، وانتهت بتجهيزهم بالمهارات اللازمة مثل تحليل خرائط النزاع ومهارات التفاوض والوساطة. أما المرحلة الثانية، فستبدأ مباشرة بعد تغطية الشق العملي لعملية تنفيذ استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي، وستكون بمثابة فرصة لموظفي مراكز الشؤون الاجتماعية لممارسة المهارات والقيم التي اكتسبوها من التدريب واستخدامها على مستوى المجتمع المحلي مباشرة.

وخلال الحفل الختامي، قال القاضي عبد الله أحمد، المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية: «سيصبح تنفيذ استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي جزءاً أساسياً من عمل الوزارة على المستوى المحلي».

إضافة مع ارتفاع حدة التوتر بين النازحين والمجتمعات المحلية المضيفة، وبالتالي ازدادت الحاجة إلى استراتيجيات محلية للحد من حالات التوتر هذه. إضافة إلى ذلك، تساعد المهارات موظفي مراكز الشؤون الاجتماعية على تأدية دورهم النموذجي كعاملين اجتماعيين (مهارات جمع البيانات ومهارات التواصل والمهارات التحليلية، إلخ...) وعلى تعزيز علاقتهم بمجتمعاتهم المحلية.

كيف ستساهم هذه الدورات التدريبية في الاستقرار الاجتماعي؟

إن العاملين الاجتماعيين على تواصل مع كافة أفراد المجتمع المحلي والجهات المعنية، ولديهم مشاريع قائمة ومنفذة في المجتمعات المستهدفة. ويمكن لعملية تزويدهم بالمهارات اللازمة لتحديد المحركات المحلية لعدم الاستقرار والدمج مراعاة ظروف النزاع في برمجياتهم، والمساهمة إلى حد بعيد في تحقيق الاستقرار المحلي. أضف إلى ذلك، أنه بإمكان العاملين الاجتماعيين أن يكونوا لاعبين رئيسيين في الربط ما بين البلدية والجهات المعنية المحلية الفاعلة والمانحين الدوليين، كذلك وضع خطة تنمية تراعي ظروف النزاع في المجتمعات المحلية. فقد لعبوا بالفعل دوراً رئيسياً من خلال إجراء عملية خرائط المخاطر والموارد؛ لذلك فإن إضافة استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي من شأنه

من جهته، أكد سفير المملكة المتحدة في لبنان السيد هيوغو شورتر الدعم المستمر من المملكة المتحدة لاستراتيجيات الاستقرار الاجتماعي ضمن إطار عمل مشروع دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية.

وأتيحت للمشاركين خلال الحفل، فرصة تبادل التحديات التي عادة ما يواجهونها في عملهم على الصعيد المحلي نتيجة للآثار للأزمة السورية على لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك ممثلو مراكز الشؤون الاجتماعية من مختلف المناطق اللبنانية في الدروس المستفادة من الدورات التدريبية السابقة، والتي ساهمت في بناء السلام والاستقرار الاجتماعي في مجتمعاتهم المحلية، كما عبروا عن حماسهم لاتباع استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي في جداول أعمالهم.

أن تزيد من فاعليتهم وتأثيرهم على الاستقرار المحلي. تجدر الإشارة، إلى أنه بالإمكان التعامل مع غالبية محركات عدم الاستقرار في حال تم تحليلها في مراحل متقدمة، وفي حال تم وضع استراتيجية محلية تشمل كل الجهات المعنية ذات الصلة.

ما هي أهمية بناء قدرات ومهارات الموظفين الحكوميين؟

بشكل عام، تكمن أهمية تدريب الموظفين الحكوميين في الحفاظ على المبادرات وضمان انتقال المعرفة إلى جهة معنية محلية، ليست مستشاراً أو مانحاً خارجياً.

وعادة ما يبقى موظفو مراكز الشؤون الاجتماعية في المجتمعات المحلية لفترة طويلة بعد أن تغادرها الجهات المعنية الدولية كلها. إن وجودهم غير منوط بالوقت ولا يقتصر على برنامج محدد؛ لذلك فإن شملهم يضمن استدامة التدخلات. إضافة إلى ذلك، هم يتمتعون بإمكانات ممتازة إنما لسوء الحظ، غير مُستخدمة؛ قادرة على تحقيق الكثير. وأخيراً، يقومون بتدخلات في القرى وبرامج مستمرة، لذلك فإن خبرتهم المكتسبة حول مراعاة ظروف النزاع يمكنها مساعدتهم على التأثير في برامجهم القائمة أيضاً.

أسئلة للمستشار لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نبيل حسن

أين تكمن أهمية تدريب موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية على تنفيذ استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي، وما هو الهدف منها؟

تهدف الدورات التدريبية إلى تزويد العاملين الاجتماعيين بمجموعة من المهارات والكفاءات الضرورية لتنمية استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي وللتأثير على الديناميات المحلية في مجتمعاتهم. أما الدور المتوقع فهو جزء من الوصف العام لوظيفة العامل الاجتماعي، وبالتالي فهم في المكان الملائم لتنفيذه. مؤخراً، اكتسب هذا الدور أهمية



بناء قدرات منسقي ومدراء مراكز الخدمات الانمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية

على تنفيذ إستراتيجيات الإستقرار الإجتماعي

36 يوماً تدريبياً
من تشرين الثاني 2016 حتى نيسان 2017



116 مدير ومنسق من مراكز الخدمات الانمائية

تدرب على تقنيات تنفيذ إستراتيجيات الإستقرار الإجتماعي. تحليل وحل النزاعات، التفاوض، الوساطة وبناء السلام



55 مركزاً للخدمات الانمائية



5 مناطق

شمال وجنوب لبنان، بيروت، جبل لبنان والبقاع



تم تنفيذ هذا النشاط ضمن إطار مشروع "دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة" المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية عبر مشروع "بناء السلام في لبنان" بتمويل من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة UKDFID وبنك التنمية الألماني KfW



عبء الفرص الضئيلة: سياق الإستقرار الإجتماعيّ في البقاعين الأوسط والغربيّ

اللاجئين السوريين، مطالبةً بفرض قيود على نشاطاتهم الإقتصادية، بينما يواجه السوريون صعوباتٍ جمةً في إدارة الحياة اليومية ويعبرون عن شعورهم بالتعرّض للإستغلال من قبل مُضيفيهم. وتفرض السياسة الوطنية والإقليمية بشأن اللاجئين توفر كفالة لبنانية للسوريين في لبنان، مانعةً نقل المخيمات من مكانٍ إلى آخر، ما يزيد من هشاشة وضع اللاجئين السوريين ويساهم في تنمية شبكاتٍ من الزبائنية والفساد.

يحث التقرير الحكومة اللبنانية على إعادة النظر في سياسات الإقامة والسكن الخاصة باللاجئين السوريين، وتسهيل تسجيل الوفيات والولادات. على نحوٍ موازٍ، يوصي التقرير الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني بتقديم المناصرة من أجل إحداث هذا التغيير. الحكومة اللبنانية مدعوةً إلى إستغلال الفرص المتاحة بفعل تدقّق الدعم الدولي لتحسين الخدمات الحكومية اللبنانية في المناطق الريفية، وأداء دور أكبر في جعل التدخلات استراتيجيةً ومستدامة. أما الجهات المانحة والمجتمع المدني فيحثها التقرير على الإستثمار في التدخلات البنيوية على المستوى الوطني لدعم البنية التحتية الإقتصادية وخلق فرص العمل، كما في المشاريع المولدة لفرص العمل على المستوى المحلي، لاسيما تلك التي تشجع التعاون السوري - اللبناني مثل الأسواق المجتمعية. ولا بدّ من توفير الدعم للمجتمعات المضيفة، تحديدًا من خلال تطوير المشاريع المعيشية والبنى التحتية وبنى إدارة النفايات الضلبة على المستوى البلدي.

وسيركز البرنامج في الأشهر الثلاث المقبلة على منطقة الشوف مع تحليل للنزاع في اتحاد بلديات إقليم الخروب.

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير الخامس في سلسلة من ستة تقارير متتالية تتناول مناطق محددةً في لبنان لم تشملها الأبحاث السابقة للمنظمة تحت عنوان «عبء الفرص الضئيلة: سياق الإستقرار الإجتماعي في البقاعين الأوسط والغربي». ومن خلال هذه التقارير، يهدف البرنامج إلى تزويد الشركاء في «خطة لبنان للإستجابة للأزمة» بتحليل نوعي لتطوّر الديناميات المحلية، مع التركيز على تأثيرات وتبعات الأزمة السورية في المسائل المحلية والبيئية. أعدّ هذا التقرير بدعمٍ من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة.

يقدم هذا التقرير سياق النزاع في منطقة البقاع الأوسط، وهي منطقة ذات أهمية جيو-إستراتيجية نظرًا لشمولها معبرًا حدوديًا أساسيًا إلى سوريا وطريق دمشق السريع، وهو طريق دولي يصل بيروت بدمشق. والمنطقة اليوم تشكل مسكنًا لحوالي ربع عدد اللاجئين السوريين في لبنان. هذه المنطقة التي كانت في ما مضى تعتاش من الخدمات والتجارة عبر المعبر الحدودي والطريق السريع والزراعة والصناعات الغذائية الزراعية، تأثرت بشدةً بالأزمة السورية، وباتت تحمل عبء التراجع الحاد في الفرص الإقتصادية وتضاعف عدد سكانها.

تحتلّ البلديات موقعًا متقدمًا في العلاقة مع اللاجئين، وتؤدي دورًا رئيسيًا في حلّ النزاعات المحلية، تبعًا لإتساع حجم القرى ومدى الخبرة التي يتمتع بها أعضاء بلدياتها. وتمثّل الجهات المانحة والمجتمع المدني والشاويش ثلاثة نماذج مختلفة لإدارة السكن، تؤدي فيها الأولى دورًا محوريًا في دعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة.

تبدو المنطقة عالقّة في شرك التشابكات في الإنقسامات السياسية اللبنانية، كما تحضر فيها على نحو مستمر ممارسات الخطف وقطع الطرق الرئيسية كأدواتٍ لإبراز الإحتجاج السياسي والإجتماعي. كذلك، تبدو البلديات واقعةً بين مطرقة الإنقسامات السياسية وسندان ضغوط الإحتياجات الملحة والمطالب المتزايدة بتأمين الخدمات، ما يؤثر في قدرتها على حلّ الإنقسامات المحلية، ويغذي في بعض الأحيان العلاقات العدوانية.

على صعيد العلاقات بين المجتمع المضيف واللاجئين، يظهر التقرير تداعيات التنافس المحلي على فرص العيش والنشاط الإقتصادي. وتلقي بعض الأصوات من الجانب اللبناني اللوم في ضيق العيش على

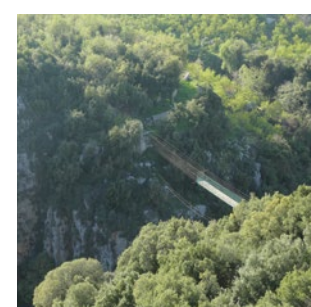
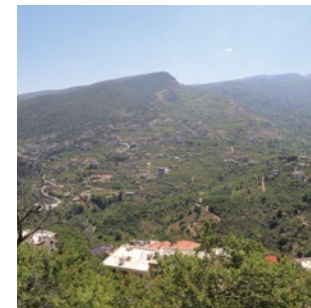
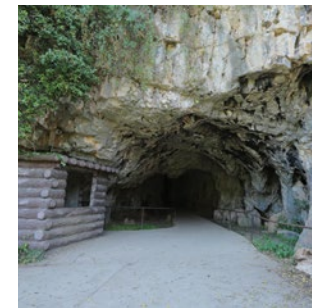


حان الوقت للاستثمار في سير الضنية، جوهرة شمال لبنان المنسيّة

تصوراً لتنمية سياحية أكثر استدامة مع زيادة الوعي حول الطبيعة والثقافة والتقاليد المحلية.

من جهته، يرى جيلبير مخيبر، المستشار السياحي الذي دعم اللجنة أثناء عملية تحضير الخطة، أن المنطقة تستحق أن تُدرج ضمن مناطق الجذب السياحي في البلاد، مضيفاً: «كل ما تحتاجه هو البنية التحتية المناسبة للسياحة».

إذا كان الناس يبحثون عن مهرب يتمتع بجمال طبيعي ساحر، فإن سير الضنية هي بدون منازع مكان يستحق أن يُعاد استكشافه.



في مدخل قصر الأحلام في بلدة سير، في الضنية، يصرخ رجل: «منطقتنا آمنة! هي مكان رائع للزيارة والاستكشاف!»

لقد أراد، على غرار غيره من الأعضاء في البلدية، التعبير عن غضبه لكونه ضحية الصورة النمطية التي فرضت على أهالي المنطقة كمتطرفين.

خلال زيارة لوسائل الإعلام إلى البلدة، وأثناء تعداده المواقع المختلفة في المنطقة وخلفياتها التاريخية، يقول محمد سعدية، رئيس اتحاد بلديات الضنية: «نريد للإعلام أن يكون مهتماً بمنطقة سير، وأن يظهر للعالم هذه الجوهرة المنسية».

وكان عدد من الصحفيين والجهات الفاعلة المحلية قد قاموا بزيارة سير الضنية في ٧ نيسان، ٢٠١٧، وجالوا على بعض مواقعها الطبيعية. كما حضروا حفل الإطلاق الرسمي للجنة «سير - في - الضنية» السياحية، واستطلعوا الخطة السياحية للمنطقة، والممولة من قبل الوكالة البريطانية للتنمية الدولية.

وقد تم إنشاء لجنة «سير - في - الضنية» السياحية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضمن استراتيجيات الاستقرار الاجتماعي. وكانت عملية تحليل النزاع الخاصة بالبلدة قد حدّدت عدداً من المسائل والتحديات التي تهدد الاستقرار في المنطقة. وتم تسليط الضوء على مشكلتين بارزتين هما البطالة والنظرة السلبية إلى البلدة، من جراء الحوادث الأمنية التي وقعت في العقد الأخير. لذلك، قررت اللجنة، التي تشمل ممثلين عن السلطة المحلية والجهات الفاعلة، العمل على خطة سياحية تركز على الجمال الطبيعي والأثري لبلدة سير كما على تنوعها الثقافي، وذلك بهدف تحفيز الاقتصاد المحلي وتغيير نظرة الناس إليها.

وتمت إضافة محطة أخرى إلى برنامج الرحلة وهي مغارة «الزحلان» حيث تشكيلات الكالسيت تخطف الأنظار، والجسر المعلق عبر الوادي يشرف على مناظر خلابة. كما انههر الزائرون بفندق الجزار (سير بالاس)، وهو فندق ذو طابع قديم بني في العام ١٩٣٤.

وكان شعور السكان المحليين وأعضاء اللجنة بـ «النسيان» قد دفعهم إلى البحث عن طرق مبتكرة لجذب الزوار إلى المنطقة. وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من المنتظر أن توفر الخطة السياحية



لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشاط «مدارس خالية من العنف» مع أساتذة ومدراء من طرابلس.

لقد تم إطلاع الأساتذة على مواضيع بناء السلام وتحويل النزاع، وهم بالتالي باتوا مجهزين حالياً بالوسائل اللازمة لإلهام بيئة مدرسية تشجع الطلاب على التعبير عن أنفسهم بحرية واحترام. و يعمل الأساتذة في هذه المرحلة على تحضير طلابهم لكي يصبحوا مواطنين إيجابيين وصانعي سلام وقادة في الجيل المقبل للطرابلسيين.

التي تواجهنا في مدرستنا هي مسائل مشتركة بين المراهقين في كل مكان في العالم. ويعود ذلك بشكل أساسي الى تعرض هذا الجيل لكمية كبيرة من العنف في الشارع وعلى التلفاز وعلى شبكة الانترنت في كل أنحاء العالم». و وشرح أن التدريب ساعده على تحديد القضايا التي يتعامل معها يومياً وعلى الطرق الملائمة لمعالجتها.

بعد عمله سابقاً مع صفوف السابع والثامن والتاسع من المرحلة المتوسطة في هذه المدارس الـ ١٥، استأنف مشروع «بناء السلام في

شارك ١٥٥ معلم ومعلمة من ١٥ مدرسة رسمية مختلفة في طرابلس وضواحيها في الدورات التدريبية التابعة لمبادرة «مدارس خالية من العنف». تم تنظيم الدورات التدريبية من قبل مشروع «بناء السلام



زينب ضياء

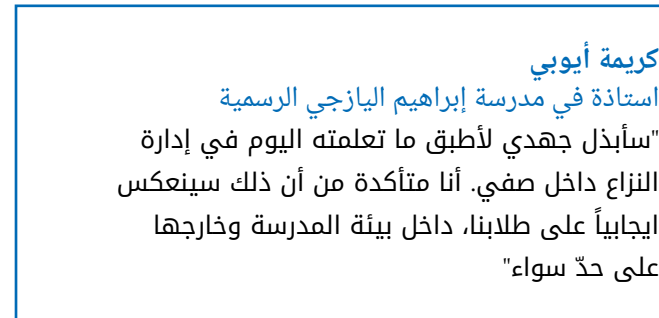
استاذة في متوسطة الجديدة الرسمية

"آمل أن تكون مدرستي قدوةً للعلاقات السليمة الإيجابية القائمة ما بين المعلمين وطلابهم."



مازن كريم، استاذ في مدرسة إبراهيم اليازجي الرسمية

"يترك الاحترام أثراً إيجابياً كبيراً على الطلاب؛ الاحترام يُشعرهم بالأمان وبأنه يتم التعامل معهم بطريقة ليسوا معتادين عليها. لقد نشأ هذا الجيل، لسوء الحظ، في عالم عنيف"



كريمة أبووي

استاذة في مدرسة إبراهيم اليازجي الرسمية

"سأبذل جهدي لأطبق ما تعلمته اليوم في إدارة النزاع داخل صفّي. أنا متأكدة من أن ذلك سينعكس ايجابياً على طلابنا، داخل بيئة المدرسة وخارجها على حدّ سواء"



مفاهيم نبذ العنف إلى المدارس ضمن طرابلس. وفي شهر أيار، باشر مدراء المدارس الـ ١٥ المشاركة أيضاً في العمل مع مجتمعاتهم المحلية للحصول على دعمها لحماية بيئة المدرسة من النزاعات الخارجية. وقد أشار المدراء إلى الحاجة لدعوة قادة مجتمعاتهم المحلية (البلديات والشخصيات الدينية ورؤساء البلديات والمنظمات المحلية، إلخ...) بهدف الحصول على دعمهم. وهم حالياً في خضم عملية وضع استراتيجية يحاولون من خلالها الوصول إلى مجتمعاتهم المحلية، والأهم من ذلك، الوصول إلى أهالي تلامذتهم.

أطلقت مبادرة «مدارس خالية من العنف» في ١٥ مدرسة في طرابلس وجوارها، وذلك في شهر كانون الثاني ٢٠١٧. ويتم تنفيذ المبادرة بدعم من وزارة التربية والتعليم العالي، وبالتعاون مع مركز المواطنة الفاعلة من أجل التنمية (CAC). وبعد جلسات التوعية حول العنف التي عقدت مع ٢٠٠٩ طالب، تلقى أكثر من ١٥٠ معلماً ومعلمة من المرحلة المتوسطة، تدريباً حول كيفية التعاطي مع مختلف أشكال العنف الذي يواجهونه في المدارس. وشمل التدريب مواضيع عدة، منها المراقبة في علم النفس وإدارة الغضب والأدوات العملية للفصل الدراسي. وكان التدريب بمثابة فرصة لكل المعلمين والمعلمات للتفكير في ابتكار طرق لإدخال

أساتذة طرابلس يكافحون العنف



طرابلس والمناطق المجاورة للمشاركة بشكل فاعل في تحقيق التغيير الإيجابي في بيئة مدارسهم، مؤمنين بحاجة المجتمعات المحلية الى مثل هذه المبادرات.

ويقوم مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنذ كانون الثاني ٢٠١٧، بتنفيذ مبادرة «مدارس خالية من العنف» بتمويل من بنك التنمية الألماني (KfW). وقد ركزت الدورات التدريبية التي عقدت مع الأساتذة والمدراء على تحليل أسباب العنف وأشكاله، واستيعابها. إضافة إلى ذلك، تم إطلاع المشاركين على الأدوات التي تساعد في التعامل مع العنف بين الاولاد والمراهقين. وقد تمكن المشاركون من التعبير عن التحديات التي يواجهونها، ثم حاولوا اقتراح طرق ووسائل لحلها. كما تم تنظيم دورات تدريبية بالتعاون مع مركز المواطنة الفاعلة (CAC) ومن أجل التنمية.

من جهتها، كانت المعلمة أمل اسماعيل، من متوسطة الجديدة الرسمية، إيجابية على الرغم من التحديات التي تواجهها في مدرستها. وقالت: «لا يمكننا أن نحكم على طلابنا من خلال البيئة التي كبروا فيها. علينا أن نفهمهم وأن نستمع إليهم، حتى لو تطلب ذلك الاستغناء عن ساعة من التعليم. إذا كان ذلك سيُشعرهم بالتحسن، فلنعطهم البيئة الآمنة التي يفتقدونها. لا يمكننا الاستسلام، فطلابنا يعتمدون علينا».

أما الأستاذ مازن كريم، من مدرسة إبراهيم اليازجي الرسمية في طرابلس، فقال أثناء الدورة التدريبية: «أصبحنا ندرك اليوم أن المسائل

«لطالما حلمت بأن تكون مدرستي استثنائية، ولطالما تمنيت أن تكون مساحة آمنة من الاحترام المتبادل. كنت أظن أن تحقيق ذلك مستحيل... إلى أن جاء هذا اليوم». هذا ما عبرت عنه إحدى المعلمات في إحدى مدارس طرابلس، وهو يعكس الكثير عن وضع المدارس في هذه المدينة.

وكان أكثر من ١٥٥ معلمة ومعلماً ومديرة و مديراً من ١٥ مدرسة رسمية في طرابلس وضواحيها قد التقوا في شهر أيار ٢٠١٧ لمناقشة مسائل يواجهونها يومياً، ولكن نادراً ما يتكلمون عنها. لقد جاء المشاركون من



واشترك حوالي ٢٠ طالب من المدرسة في العرضين الذين تم أدائهما أمام جمهور كامل من أولياء الأمور والمعلمين والعاملين في المدرسة والطلاب كما وكافة الجهات الداعمة التي شاركت في مبادرة «مدارس خالية من العنف» في الغبيري في عام ٢٠١٦؛ وعلى وجه التحديد الترويج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمستشارين من شركة تنمية المعرفة - KDC.

واستفادت فرقة العمل المعنية ببناء السلام في المدرسة من العرض لتعلن من جديد عن التزامها بمكافحة العنف من خلال الثقافة والفن. وأضافت المديرية سلامة: «نحن نؤمن بأن التأثير يحدث في بيئة مستدامة، ولذلك نحن حريصون على منح جهودنا عزمًا جديدًا لتحقيق عملية مكافحة العنف على مدار السنوات الدراسية. نحن نأمل أن تتحول القيم التي نلزم أنفسنا بها إلى عادات أساسية في مجتمعتنا».

ذلك الحين، تعمل المدرسة بشكل مستقل على تعبئة مجتمع المدرسة في ما يتعلق بمواضيع «مدونة قواعد السلوك» لنبذ العنف، المصممة من قبل فرقة العمل.

نفذت مبادرة «مدارس الخالية من العنف» أنشطتها خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ في جبل لبنان، في ١٥ متوسطة حكومية، بدعم من وزارة التربية والتعليم العالي وبدعم تقني من شركة تنمية المعرفة - KDC وبتمويل من الترويج.

ويتم العمل على هذه المبادرة من خلال توفير التدريب والتوعية لمدراء المدارس والطلاب والمعلمين وأولياء الأمور حول مفهوم بناء السلام والتعامل مع الصراع بطريقة غير عنيفة وغير تمييزية. وتهدف المبادرة إلى دمج مفاهيم بناء السلام في قنوات التعليم الرسمي وغير الرسمي في المدارس الحكومية.

وقالت المديرية سلامة: «نقوم بنشر مدونة قواعد السلوك بين طلابنا ومعلمينا من خلال العمل على فكرة رئيسية لمكافحة العنف مختلفة كل بضعة أسابيع. ونعتزم تنفيذ هذه الأفكار خلال السنة الدراسية، في المدرسة وخارجها على حد سواء».



أساس أقوى لفوز المعركة ضد العنف: مجموعات من طرابلس توحد قواها

الدينية المحلية والمخاتير والمنظمات المحلية من أجل دعم المدارس الرسمية في دعوتها إلى تحقيق مشاركة أكبر من قبل الأهالي وذلك للوصول إلى مجتمع أسلم.

وفي هذا السياق، عقد اجتماع يوم السبت الواقع في ٣ حزيران ٢٠١٧ في مدرسة النصر للبنين في منطقة الميناء في طرابلس. وضم الاجتماع مدراء المدارس والمخاتير وأعضاء من بلدية طرابلس ومنظمات محلية وهدف إلى الحصول على دعم هذه الجهات الفاعلة. وقالت هدى صباغ، رئيسة المجمع الثقافي الفني في طرابلس ومشاركة في الاجتماع: «إن بناء علاقات قوية بين المدارس والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الرئيسية والقيادات الدينية والمجتمع المدني هو أمر غاية في الأهمية. وبناء رابط موثوق ومصلحة مشتركة لا بد وأن يؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي».

كجزء من مبادرة «مدارس خالية من العنف» التي يتم تنفيذها في طرابلس والمناطق المجاورة لها، قررت المدارس الرسمية الـ ١٥ المشاركة إشراك مجتمعاتهم المحلية من خلال مشاركة أهالي طلابهم.

وقد عبر مدراء المدارس الـ ١٥ أنهم يعانون من غياب مشاركة الأهالي وتعاونهم مع المدرسة، ويرأيهم أن هذا العامل إنما هو مسؤول إلى حد كبير عن معدل التسرب المرتفع في منطقتهم.

وكان المدراء قد وضعوا استراتيجية تهدف إلى الدعوة إلى مشاركة أكبر من قبل الأهالي في عملية تدريس أولادهم. وتدعو الاستراتيجية في جزئها الأول إلى الدعم من قبل المؤسسات والشخصيات المجتمعية المحلية في مساعدتهم في الوصول إلى الأهالي وطلب مشاركتهم الفاعلة في تعليم أولادهم. كما يتم تعبئة بلدية طرابلس والقيادات

متوسطة الغبيري الثانية المختلطة الرسمية: عازمة في مكافحتها للعنف

باعتبارها رمزاً للعمل الجاد والاستدامة، قامت مديرة متوسطة الغبيري الثانية المختلطة الرسمية، السيدة فاطمة سلامة، بتمكين مدرستها، مرة أخرى، من تجديد فرقة العمل المعنية ببناء السلام والمؤلفة من مجموعة متحمسة من أساتذة وطلاب وعاملين في المدرسة. هذه المرة، عملت فرقة العمل على قطعتين مسرحيتين تشجعان على نبذ العنف وعلى ثقافة تقبل الآخر، وتم عرضهما في ١٢ أيار ٢٠١٧ خلال حفل نهاية السنة الدراسية.

وكانت فرقة العمل المعنية ببناء السلام قد تشكلت في فترة ٢٠١٥-٢٠١٦ خلال تنفيذ مبادرة «مدارس خالية من العنف» التابعة لمشروع «بناء السلام في لبنان» التابع بدوره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومنذ





الإعلام الديني، ما أهميته؟

في الحوار بين الثقافات والحوار الديني لمناقشة دراسة رصد وسائل الإعلام الصادرة مؤخراً بعنوان «وسائل الإعلام الديني في لبنان»، بتمويل من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة.

وكان الهدف الأساسي لتلك الجلسة عرض نتائج الدراسة المذكورة، ومحاولة فهم الدور المتزايد للإعلام الديني في ضوء العدد المتزايد من المؤسسات الإعلامية في الفضاء العربي.

وكما هو الحال في لبنان، حيث تزدهر معظم مؤسسات الإعلام الديني، وبخاصة المسموعة والمرئية وفي غياب سلطة كاملة، فإن معظم وسائل الإعلام الديني تستمر في العمل خارج أي إطار قانوني تنظيمي محدد.

وقام السيد وليد عبود، رئيس تحرير الأخبار في قناة «أم تي في» وشخصية إعلامية بارزة، بتيسير جلسة النقاش التي تم تقسيمها ضمن ثلاثة مواضيع أساسية: التنظيم القانوني لمؤسسات الإعلام الديني، وأثر انتشار وسائل الإعلام الديني في لبنان، ومتطلبات مشاركتها في الحفاظ على السلم الأهلي.

وتحدّث الأب عبدو أبو كسم، رئيس المركز الكاثوليكي للإعلام، قائلاً إن الهيئة الإعلامية للكنيسة كانت مسؤولة عن الإعلام الديني المسيحي، الذي ظهر في أوائل التسعينات، وأن العلاقة بين المؤسسات الإعلامية الدينية المسيحية والدولة قائمة على تدبير غير مقنون حتى اليوم. وأكد على دور الإعلام المسيحي الذي «يهدف إلى ويساهم في نشر ثقافة السلام وتعزيز القيم الإنسانية والدينية والحوار بين الأديان»، وقال: «إذا كان هناك تنظيم للإعلام الديني في لبنان فنحن سندخل فيه وميثاق الشرف من صلب الإعلام الديني».

وفي إجابة على سؤال السيد عبود حول دور الإعلام الديني في المجتمع، رأى المدير التنفيذي لإذاعة «الفجر» أيمن المصري أنه «ليس مطلوباً من الإعلام الديني أن يقدم خطاباً علمانياً، فوظيفته توعوية وتثقيفية». وأضاف: «مشكلتنا في بعض الخطابات الديني أنه يكفر الآخر وهو موجود في بعض الإعلام الديني. علينا أن نخرج المستمع من صوامع العبادة إلى الحياة الرحبة التي تسمح بالتلاقي مع الآخر».



يؤدي الإعلام اليوم دوراً رائداً في تشكيل الرأي العام، وتعزيز وحدة المجتمع وتماسكه و/ أو إضعافهما.

وفي لبنان بشكل خاص، حيث استعين بالإعلام السياسي الخاص كسلاح خلال الحرب (من مقال جورج صدقة «مقدمات نشرات الأخبار وارتباطها بالحرب الأهلية» الذي نشر في ملحق «بناء السلام في لبنان»، في شهر نيسان ٢٠١٧) تعالج دراسة رصد وسائل الإعلام الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة «مهارات»، في عددها الأخير، دور الإعلام الديني اللبناني في الحفاظ على السلم الأهلي.

ويرصد مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للسنة الثالثة على التوالي، وبالتعاون مع مؤسسة «مهارات»، تنفيذ وسائل الإعلام المشاركة مواد «ميثاق الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان».

وكان البرنامج قد أطلق هذا الميثاق برعاية وزارة الإعلام بعد صياغته في عام ٢٠١٣ بمشاركة ٣٤ رئيس تحرير وممثلين عن وسائل الإعلام وتعليقاتهم وموافقتهم. ويهدف الميثاق إلى تعزيز السلم الأهلي وتبسيط الضوء على دور وسائل الإعلام في لبنان.

يوم الخميس في ٢٠ نيسان ٢٠١٧، وضمن إطار الميثاق، اجتمع حوالي ٣٠ ممثلاً لوسائل الإعلام الدينية والأكاديميين والمنظمات المشاركة

الصحافيون في البقاع يتعرفون إلى "ميثاق الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان"

وتعليقاً منه على تأثير وسائل التواصل الاجتماعي وصحافة المواطن على الإعلام التقليدي، قال صاحب تلفزيون محلي في زحلة، إن «الصحافة تصارع من أجل البقاء في عصر الإعلام الجديد هذا».

وقال أحد الصحافيين المشاركين: «غالباً ما تطلب منا المؤسسات التي نعمل فيها صوراً تُبكي الجمهور». فيما أضاف آخر، «بالكاد نستطيع الوصول وتأمين قصة من دقيقة واحدة هذه الأيام، بينما كنا في الماضي نأخذ وقتنا لتقديم تحقيقاتنا بجودة عالية».



وقّعت ٣٤ وسيلة إعلامية الميثاق في العام ٢٠١٣ وتمت صياغته بناءً على مدخلات وسائل الإعلام. ويؤكد الميثاق على دور الإعلام اللبناني الرائد في رفض التمييز وتعزيز السلم الأهلي، كما يناقش أخلاقيات وسائل الإعلام وواجبات الصحافيين والمؤسسات الإعلامية

ناقش صحافيون من مناطق عدة وآخرون من منطقة البقاع تحديداً، في بلدية عنجر، البقاع، مواد ميثاق «الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان»، والتحديات الرئيسية التي يواجهونها في مهامهم اليومية على الأرض. وكانت مؤسسة «مهارات» قد نظّمت هذا اللقاء في ٢٤ أيار ٢٠١٧، بالشراكة مع مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل من بنك التنمية الألماني KfW.

وهذا اللقاء هو الرابع ضمن سلسلة من لقاءات عقدت في طرابلس في شهر تموز ٢٠١٦، وفي صيدا في شهر كانون الأول ٢٠١٦، وفي عكار في شهر كانون الثاني ٢٠١٧. وقد هدفت هذه المجموعة من اللقاءات إلى تعريف الإعلاميين والصحافيين المحليين إلى الميثاق.

خلال اللقاء، فوجئت دانييل خياط، صحافية في جريدة «النهار»، لأنه لم يتم تعريفها إلى الميثاق قبل ذلك اللقاء. ومع نسخة منه في يدها، قالت: «معظم المواد الواردة هنا تحاكيني».

وتناول الصحافيون أكثر القضايا تحدياً التي يواجهونها، مثال قيود الوقت والتمويل واتجاهات وسائل التواصل الاجتماعي التي تعرقل جودة المحتوى، وغيرها. ولفت النقاش الانتباه إلى الحاجة الملحة لتبسيط الضوء على نهج مجتمعي المنحى في إعداد التقارير الإعلامية.



طرابلس، مشاركة أخرى في الملحق. في الجلسة، قرأت يكن المقال الذي كتبته في إطار الدعوة لكتابة القصص: «ليس من عادتي أن أكتب بالعامية... ولكن ذكريات الحرب أعادتني إلى أعماق طفولة مبعثرة لم أعرف التعبير عنها بلغة فصيحة».

بالإضافة إلى مقالتي سميرة وعائشة، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ست قصص لأشخاص شاركوا تجربتهم أثناء هروبهم من منطقة إلى أخرى أو في الملجأ أو أثناء اختبائهم في بيوتهم. وأظهرت القصص التي كتبها اللبنانيون والسوريون على حد سواء كيف اختبر كليهما التجارب ذاتها، في لفظة إلى أوجه التشابه في المعاناة الإنسانية.

جمع هذا العدد الكثير من المواضيع المثيرة للاهتمام مثال المقابر الجماعية ومرجعيات الذاكرة والعدالة الانتقالية وقضية المفقودين ودور الثقافة خلال الحرب. وتبادل المشاركون في الجلسة تعليقاتهم وأسئلتهم مع الكتاب وقدموا التوصيات والاقتراحات للأعداد المقبلة. وفيما احتفل عدد من المنظمات بذكرى الحرب بطرق مختلفة هذا العام، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منبراً لنقاش حول تداعيات هذه الحرب وتذكرها من خلال الأشخاص الذين اختبروها بشكل مباشر وكتبوا عنها.

لقراءة الملحق، يرجى زيارة:

www.lb.undp.org/pbsupplement



KfW ، وورّع مع جريدة «النهار» بنسخته العربية ومع جريدة The Daily Star بنسخته الإنكليزية ومع جريدة L'Orient-Le Jour بنسخته الفرنسية.

وكانت سميرة واحدة من المشاركين والكتاب في الملحق بعد أن استجابت لدعوة لكتابة القصص التي أعلن عنها على منصات وسائل التواصل الاجتماعي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان في شهر آذار ٢٠١٧. وقد شاركت سميرة قصتها وتجربتها الشخصية خلال الحرب الأهلية، وجاء في مقالها: «أمام صفحتي البيضاء، أتساءل ما إذا كانت الحرب التي دمرت لبنان منذ العام ١٩٧٥ قد انتهت فعلاً! وما إذا كنا نشعر بهدوء السلام في قلوبنا!». وإلى جانب سميرة في جلسة النقاش كانت عائشة يكن يكن من

وأضاف السيد قنديل: «توقيع الاتفاقيات وحده لا يكفي. نحن بحاجة إلى تعديل القانون ليرد شروطاً تتعلق بالحوار والسلام الأهلي من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة، وكى لا يتحول الإعلام إلى حواجز تضع البلاد في خطر».

من جهته، وضمن هذا السياق، قال المفتي أحمد طالب: «في واقعنا اللبناني هناك تبعية إعلامية للجهات السياسية، وبالتالي ليس هناك حرص على حقوق المواطن، والإعلام الديني يحرض من خلال خطابه بقصد أو بغير قصد». وسأل: «هل هدفنا من الإعلام الديني تعزيز الفكر الديني أو تربية اللبناني على حس المواطنة؟».

وكانت جلسة النقاش غنية بتبادل الخبرات بين المؤسسات الإعلامية الممثلة والتي بدورها ركزت على أهمية صياغة إطار عمل تنظيمي لمؤسسات الإعلام الديني. كما وافق المشاركون جميعاً على أن الإعلام الديني اللبناني مطالب بأن يقوم بنقد ذاتي، ويتصدى للتحريض الإعلامي الديني الذي يأتي من الخارج، وذلك من أجل المساهمة في الاستقرار الاجتماعي وقيادة التحركات المعنية ببناء السلام.



وقال عضو الهيئة العليا لتنظيم الإعلام الديني والمسؤول الإعلامي في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى محمد رزق: «تشكل عملية توحيد الإطار التنظيمي تحدياً لكافة المؤسسات الإعلامية، وليس للمؤسسات الدينية وحسب. لطالما حاولنا إبعاد الخطاب الديني عن التطرف والتحريض لأننا نعتقد أن الهدف الأساسي من الإعلام الديني هو تعزيز السلم الأهلي».

ولفت عضو المجلس الوطني للإعلام غالب قنديل إلى أن «الآن هو الوقت المناسب للتفكير في واقع تنظيمي جديد لمؤسسات الإعلام الديني، وبشكل خاص خلال «خطة التغيير» الوطنية في الإعلام بقيادة وزير الإعلام الحالي».

"تذكر كي لا تعاد"

ملحق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعزز الذاكرة الجماعية للحرب الأهلية والمصالحة

وعقدت هذه الجلسة الحوارية في ١٩ نيسان ٢٠١٧ للتداول في مواضيع متعلقة بذاكرة الحرب الأهلية والسلم الأهلي الواردة في الملحق. وتشارك كتاب وصحفيون وناشطون كما وممثلون عن منظمات غير حكومية في مناقشة الملحق الذي صدر في ١٣ من شهر نيسان. وقد تم تمويل الملحق من خلال بنك التنمية الألماني

جاءت سميرة فاخوري، ٨٥ سنة، من حقان في جبل لبنان إلى بيروت للمشاركة في جلسة نقاش حول العدد الخامس عشر من ملحق «بناء السلام في لبنان». وقالت: «لم أرد أن تفوتني هذه الفرصة لمناقشة تجربتي مع الناشطين الشباب والصحفيين البارزين. جلسات النقاش هذه تشعرنني باستعادة شبابي».



يعمل مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام ٢٠٠٧ على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الإجتماعي من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع في لبنان. كما يعمل المشروع مؤخراً على تناول أثر الأزمة السورية على الإستقرار الإجتماعي في لبنان.

ويدعم المشروع مختلف فئات المجتمع من قيادات محلية ومدرسين وإعلاميين وصحافيين وناشطين من المجتمع المدني في تطوير إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لبناء السلام وإدارة وتجنب النزاعات.

لمزيد من المعلومات

مشروع «بناء السلام في لبنان»
مبنى البنك العربي - الطابق السادس
شارع رياض الصلح، النجمة، بيروت - لبنان
هاتف: 01 980 583 أو 70 119 160